

[المصدر]

وقوله في المصدر: (ولا يضمّر فيه).

التحقيق أنه يضمّر فيه إذا وقع حالا، أو صفة، أو خبر مبتدأ؛ لوقوعه موقع ما يتحمل الضمير، ولا يضمّر فيه إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مطلقاً.

حاشية: لا يعمل مضمّر المصدر كما يعمل مظهره، لو قلت: مروى بزيد حسن وهو بعمر وقبيح، لم يجز، لأن إضمّاره يبعده عن شبه الفعل؛ إذ من جملة الشبه أن تكون حروفه حروف الفعل، ومن ثم لم يجز الإخبار عنه عاملاً.

ويشترط في إعماله أن يكون جارياً على الفعل، فلا يقال: أعجبني كلامك زيداً، ولكن: تكلمك، لأن مصدر "فعل": التفعيل، وأما قوله^(١): [الوافر]

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرِّتَاعَا

فإنه وضع الاسم موضع المصدر الذي هو "الإعطاء"، ويجوز أن تكون "المائة" منصوبة بقوله: "أكفراً"، ويجوز أن يكون كالكلام قد تم على قوله: "عطائك"، ثم أضمّر ناصباً، أي: أعتى.

(١) للقطامي. يقول لزفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب، فمن عليه وأعطاه مئة من الإبل، ورد عليه ماله. يقول: أكفر بما وليتني، وقد أعطيت ما أعطيت. والعطاء بمعنى الإعطاء، ولذلك نصب به "المئة". والرتاع جمع راتع: يعني الإبل ترتع في مرعى خصيب تذهب فيه وتجيء.

انظر: ديوانه ص ٣٧، وانظر كتاب الشعر ص ٢٣٧، ٢٢٩، وحواشيه، وحواشي طبقات فحول الشعراء ص ٥٣٧. هذا وقد ذكر ابن عقيل أنّ ابن المصنّف زعم أن «عطاء» مصدر، وأن همزته حذفت تخفيفاً، قال ابن عقيل: وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين. شرح الألفية ٢ / ٩٩.